



Sustainable
Development
Goals



الاجتماع السادس للجنة التوجيهية المعنية بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ م

باريس، ١٢-١١ مارس ٢٠١٩ م

ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج

٢	ملخص لأهم القرارات.....
٤	المقدمة.....
٥	الجلسة الافتتاحية.....
٦	متابعة للاجتماع العالمي للتعليم.....
٨	تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.....
٨	مستجدات المؤشرات العالمية.....
١٠	تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي.....
١٣	المراجعات الوطنية الطوعية لعام ٢٠١٩ م والتقارير حول التنفيذ الوطني للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.....
١٦	عرض التطبيق الإلكتروني للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.....
١٧	مداخلة اللجنة التوجيهية في المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ م.....
١٩	منشور خاص حول الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام ٢٠١٩ م.....
٢٠	التخطيط الاستراتيجي للجنة التوجيهية.....
٢١	الاستعدادات للمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ م.....
٢٢	مبادرة مجموعة الأصدقاء.....
٢٢	الشروط المرجعية.....
٢٥	مجموعات العمل.....
٢٦	الجلسة الختامية.....

ملخص لأهم القرارات

متابعة الاجتماع العالمي للتعليم (بروكسل ، ٣-٥ ديسمبر ٢٠١٨)

- كان لإعلان بروكسل تأثير سياسي، ويجب الاستمرار في العمل بموجبه وتقديمه كرسالة سياسية قوية ومرجع عملي للنهوض بجدول أعمال التعليم لعام ٢٠٣٠ م.

المنتدى السياسي رفيع المستوى

- الاتفاق على النسخة النهائية من مداخلة اللجنة التوجيهية في المنتدى السياسي رفيع المستوى التي تم الانتهاء منها لاحقًا وتقديمها في الموعد النهائي.
- الاتفاق على أهمية الإدلاء برسائل واضحة لضمان الاعتراف بالتعليم في الإعلان السياسي المقرر اعتماده كمرجع لقمة أهداف التنمية المستدامة الذي سيعقد في سبتمبر.
- سيمثل اللجنة التوجيهية في الجلسة العامة للمراجعة الموضوعية الرئيس المشارك البروفيسور كازيوشيدا.
- أهمية التنسيق بين اللجنة التوجيهية ومجموعة الأصدقاء في التعليم والتعلم مدى الحياة في نيويورك.

المؤشرات العالمية

- عدم توفر تمويل كاف للإبلاغ عن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ومشاركة الممثلين الإقليميين في اجتماعات فريق التعاون التقني.
- دعوة المجتمع التربوي لمواصلة تطوير إطار الرصد وتمويل الأنشطة والاستثمار في تقييمات التعلم والمسوحات الأسرية وذلك تحت رعاية اللجنة التوجيهية.

الهدف الرابع على المستويات الإقليمية والوطنية

- ضرورة ضمان التواصل المستمر بين برامج التعليم الإقليمية والاستراتيجيات وأطر الرصد مع البرامج المدرجة في جدول أعمال التعليم لعام ٢٠٣٠ م وطنيًا وعالميًا.
- أهمية توفير فرص للتعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات.
- الحاجة إلى تعزيز العمل الجماعي لدمج أهداف التنمية المستدامة في السياسة ودعم الموارد وبناء القدرات وتحسين أطر الرصد والتقييم.

الشروط المرجعية

- الاتفاق على إدراج وكالة مشتركة في المكتب.
- تعديل الشروط المرجعية لضمان الاستمرارية والتجديد فيما يتعلق بتمثيل الدول الأعضاء، وتوضيح وضع المراقبين.
- الاتفاق على الحاجة إلى وضع معايير لاختيار المؤسسات وممثلي الشباب والقطاع الخاص، لكي تمتاز عملية الترشيح بالشفافية والشمولية والإنصاف.
- قرار بشأن وضع الأعضاء المنتسبين الواجب اتخاذه في الاجتماع التالي للجنة التوجيهية.

مجموعات العمل والوسائل

- الاتفاق على أن تكون مجموعة الاستعراض والرصد والإبلاغ ومجموعة الدعم والاتصال ضمن المهام الدائمة للأمانة.
- الاتفاق على إغلاق مجموعة العمل التمويلية باعتبارها قائمة بذاتها بهدف دمج هذا البعد في جميع أعمال السياسة المستقبلية الأخرى.
- الاتفاق على إنشاء مجموعات عمل موضوعية لمواصلة العمل السابق الذي اضطلعت به المجموعة المعنية بالسياسات والاستراتيجيات، مع إيلاء أهمية لضمان اتخاذ إجراءات وتوصيات ملموسة، وتحديد المقترحات بناءً على أفضل الممارسات، وربطها بأولويات إعلان بروكسل ونتائج المنتدى السياسي رفيع المستوى.
- توفير الأمانة لخطة عمل وسيناريوهات محتملة لمجموعات العمل بحلول ١٥ أبريل.

انعقد الاجتماع السادس للجنة التوجيهية المعنية بالهدف الرابع في مقر اليونسكو (باريس، ١١-١٢ مارس ٢٠١٩)، وركز الاجتماع على استعداداته لمراجعة الهدف الرابع في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام ٢٠١٩ م تحت شعار "تمكين الناس وضمان الشمولية والإنصاف"، بالإضافة إلى مراجعة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي استمرت أربع سنوات لجميع أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر ٢٠١٩ م.

يلخص هذا التقرير الاستنتاجات الرئيسية لاجتماع اللجنة التوجيهية الذي امتد ليومين ويحدد الخطوات التالية التي ستتخذها اللجنة ومجموعات العمل التابعة لها، وتم تقسيم هذا التقرير وفقاً للموضوعات الرئيسية للاجتماع:

١. متابعة للاجتماع العالمي للتعليم لعام ٢٠١٨ م.
٢. تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.
٣. مداخلة اللجنة التوجيهية في المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ م.
٤. منشور خاص حول الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام ٢٠١٩ م.
٥. التخطيط الاستراتيجي للجنة التوجيهية.

الجلسة الافتتاحية

تضمنت الجلسة الافتتاحية: كلمة الافتتاح والترحيب قدمتها مساعدة المدير العام لليونسكو لشؤون التربية السيدة ستيفانيا جيانيني، متبوعة بفيديو عرض كلمة نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة السيد ليو تشن مين، وأعقب ذلك ملاحظات استهلالية، قدمها الرئيس المشارك المعين حديثاً للجنة التوجيهية ممثل دولة اليابان السيد كازيوشيدا، الذي قدّم الأعضاء الجدد في اللجنة واعتمد جدول الأعمال.

أبرزت المداخلات أهمية ما يأتي:

1. الاقرار بدور الهدف الرابع باعتباره منارة لجميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وارتباطه بالأهداف العالمية الأخرى التي تحتاج إلى التأكيد والإقرار.
2. دور اللجنة التوجيهية للعمل بتوصيات الاجتماع العالمي للتعليم لعام ٢٠١٨ م وإعلان بروكسل، والموافقة على الرسائل السياسية الفاعلة التي لا تقتصر فقط على المنتدى السياسي رفيع المستوى بل تمتد لما بعده.
3. استمرار الدعم لتحديد أولويات التعليم في الفترة التي تسبق المنتدى السياسي رفيع المستوى وما بعده.

بناءً على مخرجات الاجتماع العالمي للتعليم^١ المنعقد في بروكسل في الفترة من ٣-٥ ديسمبر ٢٠١٨، أتاحت هذه الجلسة فرصة لدراسة السبل التي سينفذ بها أعضاء اللجنة التوجيهية التزامات إعلان بروكسل على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وعكست العروض -التي قدمتها كل من بلجيكا والفلبين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتعليم الدولي والحملة العربية للتعليم وممثل الشباب- صورة غنية لإجراءات المتابعة في الأشهر القليلة الأولى بعد الاجتماع العالمي للتعليم مع تحديد الفرص وبعض التحديات.

أقر أعضاء الجلسة وأعضاء اللجنة بقوة تأثير إعلان بروكسل على اتخاذ إجراءات فورية داخل البلدان والمجتمعات وعلى المستوى الإقليمي، وتم تسليط الضوء عليه باعتباره من الالتزامات العالمية الأولى بشأن التعليم التي تتضمن الفئات الأقلية مثل طالبي اللجوء واللاجئين والشباب المهمشين.

لخصت مساعدة المدير العام لليونسكو لشؤون التربية السيدة ستيفانيا جيانيني المداخلات في النقاط الثلاث الآتية:

١. التمسك بإعلان بروكسل كرسالة سياسية قوية للتواصل مع الجهات المستهدفة.
٢. استخدام إعلان بروكسل كأداة عملية توفر أدلة على الثغرات والأولويات التي تتطلب تصرفاً فورياً.
٣. دعم الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق الهدف الرابع ومقاصد التعليم حتى عام ٢٠٣٠ م وتعزيزها.

^١ يمكن الاطلاع على تقرير الاجتماع العالمي للتعليم على: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000367491.locale=ar>

١. التجربة البلجيكية - باعتبارها البلد المضيف ودولة في الاتحاد الأوروبي - لتشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على التحول من العمل الخارجي ودعم البلدان النامية إلى الاعتراف بأهمية الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال ٢٠٣٠ م وتطبيق السياسات والإجراءات الوطنية.
٢. عن طريق استخدام إعلان بروكسل مع الالتزامات العالمية الأخرى مثل الميثاق العالمي بشأن اللاجئين الذي تم تبنيه أيضاً في ديسمبر عام ٢٠١٨ م، سلطت المفوضية الضوء على جهودها للنظر بشكل مشترك في كيفية مناقشة هذه التعهدات المشتركة في المنتدى العالمي للاجئين الذي سيعقد في ديسمبر عام ٢٠١٩ م في سويسرا.
٣. أعادت الحملة العربية للتعليم النظري عملها واستراتيجيتها المستمرة بعد الاجتماع العالمي للتعليم لبناء حركة تعليم عربية بهدف التأثير بشكل كبير على تطوير التعليم في المنطقة.
٤. استمرت منظمة التعليم الدولي في تقييم مدى قيام الدول بتنفيذ الهدف الرابع، حيث قامت باستطلاع المعلمين أنفسهم لفهم التعقيدات الرئيسة بشكل أفضل.
٥. وصفت الفلبين إعلان بروكسل بأنه مرجع للسياسات وأبلغت باعتماد إطار المؤهلات للتحقق من صحة التعلم المكتسب من خلال سبل غير رسمية وغير نظامية، إلى جانب خطة متكاملة مستقبلية للتطوير المهني للمعلمين.
٦. أشارت ممثلة الشباب إلى خطط تكثيف العمل على مستوى أهم الفئات المستهدفة مع المعلمين ومشاركتها في منتدى شباب المجلس الاقتصادي والاجتماعي القادم كعضو في اللجنة الدائمة لمواصلة نقل أولويات إعلان بروكسل.

تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي والإقليمي

والوطني

مستجدات المؤشرات العالمية

هدف الجلسة

إن التقدم غير متساوٍ بين البلدان وداخلها، كما أن التشتت والازدواجية ونقص الكفاية يقوضان تحقيق التقدم في توافر بيانات قابلة للمقارنة، فهناك حاجة لإعادة ضبط الجهود وتكثيفها وتحديد أولويات الاستثمار للحصول على بيانات أفضل.

أبرز ما تم ذكره في الجلسة

تبلغ التكلفة السنوية لجمع البيانات لرصد الهدف الرابع ٢٨٠ مليون دولار، ويتم إنفاق ١٤٨ مليون دولار منها، تاركة بذلك فجوة بقيمة ١٣٢ مليون دولار، وهناك حاجة إلى ٦٠ مليون دولار سنويًا في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لإجراء تقييمات التعلم (٧٥٪) والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية (٢٥٪).

تحتاج البلدان إلى الدعم الفني والمالي على حد سواء للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة بينما يميل المانحون إلى إعطاء الأولوية للاستثمار في الابتكار والبيانات، ولمعالجة ذلك، أقرت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في مارس عام ٢٠١٩ م، اعتماد معهد اليونسكو للإحصاء كوسيط بين الطلب على البيانات وإمدادات التمويل.

تعتبر مجموعة التعاون الفني هي المرجع التقني الوحيد للدول الأعضاء وممثلي جميع المناطق والشركاء الدوليين، وقامت هذه المجموعة بتطوير منهجيات مؤشرات الهدف الرابع ومعاييره وإرشاداته بالإضافة إلى أدوات للتنفيذ والإبلاغ.

وتضمنت أبرز النقاط التي تمت مناقشتها ما يأتي:

- على الرغم من اهتمام الدول الأعضاء بالمشاركة في مجموعة التعاون الفني، فإن التمويل غير كافٍ ليشمل تكلفة حضور الممثلين الإقليميين إلى الاجتماعات، فبدوره

- يبحث معهد اليونسكو للإحصاء في تنظيم اجتماع افتراضي لإشراك جميع البلدان، وسيعقد الاجتماع المباشر خلال الأسبوع الأخير من أغسطس عام ٢٠١٩ م.
- يقلل التنسيق الذي تكفل به معهد اليونسكو للإحصاء من عبء الإبلاغ المزدوج على البلدان.
 - أهمية التعلم من الأقران (على سبيل المثال، يمكن مشاركة تجربة أوروبا المفصلة).
 - هناك حاجة لمزيد من المؤشرات للتعليم العالي.

الخطط المستقبلية

دعوة للعمل مع مجتمع التعليم تحت رعاية اللجنة التوجيهية المعنية بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ م:

١. الاستمرار في تطوير إطار رصد الهدف الرابع كأداة تكوينية.
٢. ينبغي على البلدان والجهات المانحة (٦٠ مليون دولار إضافية من المساعدات):
 - الاستثمار في تقييم التعلم والمسوحات الأسرية.
 - الاستعانة بمعهد اليونسكو للإحصاء لإنشاء آلية تنسيق لتمويل البيانات ووسيط لذلك.
٣. دعم فريق التعاون الفني حول مؤشرات الهدف الرابع من خلال:
 - تمويل الأنشطة.
 - المشاركة على مستوى الدولة أو الإقليم.
٤. ينبغي على البلدان ما يأتي:
 - وضع أطر وطنية لرصد التعليم.
 - وضع معايير لمؤشرات الهدف الرابع العالمية المختارة بالتعاون مع معهد اليونسكو للإحصاء والمنظمات الإقليمية.
٥. ينبغي على المجتمع الدولي لتحسين التعاون، وتجنب المنافسة وازدواجية الجهود
 - الاتفاق على معايير للأهداف المحددة.

تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي

هدف الجلسة

تقديم المستجدات حول التقدم الإقليمي للهدف الرابع وتنفيذه وتنسيقه.

أبرز ما تم ذكره في الجلسة

قدم ممثلو المنظمات الإقليمية لكل من المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا ومنظمة الدول الأيبيرية الأمريكية ووزراء التعليم في جنوب شرق آسيا والاتحاد الإفريقي ومكتب التربية العربي لدول الخليج مجموعة غنية من التطورات الرئيسة في مناطقهم، وعرضوا نظرة موجزة عن الفرص والتحديات التي واجهوها.

سلطت العروض الضوء على الجهود وحجم المبادرات والتطورات التي حدثت في جميع المناطق لدمج ومواءمة جداول الأعمال والاستراتيجيات والأطر الإقليمية مع جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠ م وأفادت بالالتزام المشترك عبر جميع المناطق. يمكنك الاطلاع على العروض على الموقع الإلكتروني (<https://www.sdg4education2030.org/call-action->) [and-passion-raise-political-support-education-2030-11-march-2019](https://www.sdg4education2030.org/call-action-)).

كما تم تحقيق تقدم في تحسين المؤشرات وإنشاء آليات رصد وتقييم جديدة أو تكييفها، وإنشاء أو تحديد هيئات مختلفة مكلفة بالإشراف عليها، واستمرت الجهود لدمج رؤية أهداف التنمية المستدامة في النظم التشريعية والسياسية الإقليمية، مع التركيز بشكل خاص على الأولويات الإقليمية المحددة من خلال المشاورات والاستراتيجيات المحددة مسبقًا، وبالتالي ساهم ذلك في تعزيز الفهم المشترك والتركيز المتناسك لتنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وتضمنت أولويات التعليم المذكورة قضايا ذات صلة بالجودة والتعلم مدى الحياة والإنصاف والمواطنة العالمية والتعليم والتدريب التقني والمهني وظروف المعلمين والابتكار والإدماج مع التركيز بشكل خاص على حالات الهجرة والأزمات.

وعلى الرغم من التقدم الذي تم تحقيقه، ذكرت العروض مجموعة من التحديات المشتركة في جميع المناطق:

- تأمين الموارد المالية والبشرية الكافية وتلبية الأولويات الإقليمية الأخرى في آن واحد.
- الحفاظ على الالتزام السياسي لتحقيق جدول أعمال الهدف الرابع.
- التعقيدات في مواءمة أطر الرصد والتشريعات والسياسات المتعددة الحالية مع جدول أعمال الهدف الرابع مع الحفاظ على اتساقها وتوليد بيانات جيدة قابلة للمقارنة.
- تحديات تطوير التنسيق والشراكات الفعالة مع أصحاب المصلحة المتعددين وربط الآليات الوطنية والعالمية.

تشكل المنظمات الإقليمية منصات مهمة للتعلم من الأقران والمناقشات الاستراتيجية وتعزز الالتزام السياسي والدعم وبناء القدرات والاستفادة من البيانات والمعلومات الوطنية، وبشكل عام، أبرزت الجلسة الدور المهم والقيمة المضافة للمنظمات الإقليمية في تعزيز التنفيذ الفاعل والرصد الإقليمي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ م الخاصة بالتعليم، ولا سيما التوسط في الالتزامات العالمية في التنفيذ الوطني.

أبرز الرسائل

ينبغي تشجيع آليات ومنظمات التنسيق الإقليمية وعبر الوطنية الأخرى على مواصلة تعزيز ومواءمة أطر الرصد والإبلاغ الإقليمية و / أو دون الإقليمية، وتعزيز جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ العام، وكذلك دعم البلدان في جهود الرصد والإبلاغ التي تبذلها مع مراعاة الأولويات الوطنية والموارد والقدرات واحتياجات التنفيذ، وفي هذا الصدد، يعد التعلم من الأقران وتبادل الخبرات ودعم الموارد وتنمية القدرات من الجوانب الرئيسة في هذا الدعم.

الخطط المستقبلية

بالإشارة إلى مختلف المبادرات والارتباطات التي تقوم بها المنظمات الإقليمية، وبالرجوع إلى دورها في تقديم التنسيق والدعم الشامل كجزء من اللجنة التوجيهية، فإن الإجراءات الرئيسية المستمرة تشمل:

١. دعم الالتزام السياسي بتحقيق مقاصد الهدف الرابع وتعزيزها.
٢. متابعة التنفيذ والتطورات على مستوى الدولة.
٣. توفير فرص التعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات.
٤. ضمان استمرار الربط بين برامج التعليم الإقليمية والاستراتيجيات وأطر الرصد مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وطنيًا وعالميًا.

المراجعات الوطنية الطوعية لعام ٢٠١٩ م والتقارير حول التنفيذ الوطني للهدف الرابع من

أهداف التنمية المستدامة

هدف الجلسة

تهدف هذه الجلسة إلى تقديم مرئيات حول آلية تنفيذ الهدف الرابع على مستوى الدولة من خلال مراجعة التقدم الذي تم تحقيقه في المقاصد العالمية التعليمية والاستراتيجيات الموضوعية للتغلب على التحديات حيث يتم تقييمها في المراجعات الوطنية الطوعية المقدمة في المنتدى السياسي رفيع المستوى وغيرها من التقييمات وآليات الإبلاغ، وكان الهدف من ذلك ينصب في تسهيل تبادل الخبرات، بما في ذلك النجاحات والتحديات والدروس المستفادة بين أعضاء اللجنة التوجيهية.

أبرز الرسائل

شملت العروض التقديمية^٢ حول التقدم الوطني في تنفيذ جدول أعمال الهدف الرابع العديد من الفرص والتحديات التي تم تناولها في الجلسة السابقة حول التوافق الإقليمي مع رؤية التعليم ٢٠٣٠.

وقدّم ممثلو الدول الأعضاء من بوركينا فاسو والصين وكولومبيا والجمهورية التشيكية وألمانيا وكينيا وجمهورية كوريا والفلبين وتركيا لمحات عامة عمّا تم تحقيقه في مختلف البلدان من ترجمة للمقاصد العالمية إلى معايير وطنية يمكن تحقيقها وتنفيذ الاستراتيجيات المناسبة لأجل تحقيق مقاصد الهدف الرابع والتزاماته، ويشهد على ذلك الالتزام حجم الاستثمار الإجمالي من قبل الدول لتنفيذ جدول أعمال التعليم لعام ٢٠٣٠.

م.

^٢ <https://www.sdg4education2030.org/call-action-and-passion-raise-political-support-education-2030-11-march-2019>

صرّح وزير التعليم الوطني في كولومبيا أن الهدف الرابع هو المرجع لبناء السياسات وتحديد الاستراتيجيات والأهداف القطاعية، وأكد على أهمية الإدماج على جميع مستويات النظام.

وبشكل عام، وعلى الرغم من التقدم الذي تم تحقيقه في العديد من المجالات، فإن اتساع نطاق هذه الخطة الطموحة وضخامة حجمها يشكّل العديد من التحديات أمام البلدان والمجتمع الدولي ككل للوفاء بها في غضون الإطار الزمني المحدد.

ظهرت العديد من التحديات الرئيسية بشهادة البلدان، وتندرج ضمن عدة فئات منها: الموارد والتنسيق والقضايا الهيكلية والالتزام السياسي وتعقيد دمج رؤية موسعة للتعليم مدى الحياة وفي جميع مجالاتها داخل السياق الفريد لكل بلد، وغالبًا ما يتطلب ذلك تغييرًا في التفكير.

تمثل التحديات الهيكلية وتحديات توفر الموارد القضايا الإقليمية التي تمت مناقشتها في الجلسة السابقة، وتشمل الصعوبات في دمج مؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وأطر الرصد والتقييم مع الهياكل القائمة، والقدرة على استخراج بيانات موثوقة قابلة للمقارنة. كما تظهر الصعوبات في مواءمة السياسات والتشريعات والمناهج القائمة مع متطلبات إطار أهداف التنمية المستدامة، وتأمين الموارد المالية والبشرية الكافية لدعم هذا البرنامج الطموح مثل التدريب وجذب المعلمين المؤهلين.

تشمل تحديات التنسيق التنفيذ الوطني للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة مع العديد من أصحاب المصلحة في قطاعات متعددة.

تحديات الحفاظ على الالتزام السياسي وتعزيزه لهذه الخطة على أعلى المستويات.

إلى جانب التحديات الهيكلية الموضحة، تنشأ التحديات المفاهيمية والموضوعية من تكييف أنظمة التعليم الحالية (التي غالبًا ما تركز على التعليم الأساسي) مع الطبيعة الواسعة لخطة عام ٢٠٣٠ م والتعريف الشامل لكل ما يُشكّل نوعية التعلم ومخرجاته ذات الصلة للجميع طوال الحياة.

يجب تعديل كل من التصورات والسياسات لتشمل منظور التعلم مدى الحياة لخطة عام ٢٠٣٠ م (من مرحلة ما قبل المدرسة إلى تعليم الكبار)، وأهمية التعليم في سياق العولمة والتقدم التكنولوجي السريع (مهارات المواطنة العالمية والتنمية المستدامة والمهارات الرقمية وغيرها)، وقد أبرزت العديد من العروض التقديمية تحديات السياسات الشاملة، ولا سيما فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والفئات الضعيفة (المهاجرين واللاجئين وذوي الاحتياجات الخاصة) والجودة للجميع، مع إيلاء الاهتمام للتطوير المهني للمعلمين.

يجب حث الخطى وشحن الهمم للتقدم في جميع المجالات الرئيسية المحددة من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ م. كما تظل زيادة الوعي وتبادل المعلومات والمساءلة والالتزام السياسي من العناصر الأساسية للاستمرار في تحقيق هذا التقدم.

الخطط المستقبلية / التوصيات

يجب على جميع الجهات الفاعلة والشركاء الدوليين والوطنيين ودون الوطنيين والمحليين، الذين تقع على عاتقهم مسؤولية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ م في مجال التنمية المستدامة، أن تتكاتف جهودهم وأن يعملوا معًا لمواجهة التحديات الرئيسية المحددة في إعلان الاجتماع العالمي للتعليم، إما بالمشاركة بشكل مباشر في صنع السياسات أو بتخصيص الموارد.

عرض التطبيق الإلكتروني للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

هدف الجلسة

قدمت الأرجنتين تطبيقها الإلكتروني بشأن الهدف الرابع وجدول أعمال أهداف التنمية المستدامة الشامل بمسمى "التحدي العالمي".

أبرز الرسائل

تم تقديم تطبيق الهدف الرابع الإلكتروني كلعبة بسيطة لتحفيز الناس من خلال اللعب لتحسين معرفتهم عن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وهو تطبيق رقمي متعدد المنصات لا يزال العمل فيه جرياً، ويتم تطويره بناء على مدخلات اللاعبين أنفسهم لكي يصبح أكثر سهولة وجاذبية للمستخدم.

الخطط المستقبلية

أعربت الأرجنتين عن رغبتها في تقديم "التحدي العالمي" في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام ٢٠١٩ م لتوضح آلية تعزيز أهداف التنمية المستدامة من خلال الألعاب التعليمية. كما يتم بذل الجهود لترجمة التطبيق إلى اللغة الفرنسية (من خلال شراكة مع الوزارة الفرنسية)، وتم تسليط الضوء على الحاجة إلى إتاحة المحتوى باللغات الأخرى.

مداخلة اللجنة التوجيهية في المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

لعام ٢٠١٩ م

هدف الجلسة

تضمن الاجتماع السادس للجنة التوجيهية جلستين استثنائيتين مخصصتين لوضع اللمسات الأخيرة على مداخلة اللجنة التوجيهية في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام ٢٠١٩ م، وفي هذا السياق، قدمت الأمانة المسودة ما قبل النهائية مع التقرير العالمي لرصد التعليم لليونسكو ومعهد اليونسكو للإحصاء.

أبرز الرسائل

أتاحت الجلستان الفرصة لأعضاء اللجنة التوجيهية للإدلاء بتعليقات إضافية على مسودة مداخلة اللجنة التوجيهية في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام ٢٠١٩ م، التي شاركتها الأمانة قبل الاجتماع، وخلال المناقشة، أكد الممثلون بشكل خاص على الحاجة إلى إبراز الروابط بين أهداف التنمية المستدامة والأهداف التي تم استعراضها في عام ٢٠١٩ م، فضلاً عن الدور الرئيس للتعليم لتحقيق خطة التنمية المستدامة الشاملة لعام ٢٠٣٠ م. علاوة على ذلك، وافقت اللجنة التوجيهية على أن التقرير ينبغي أن يسلط الضوء على عالمية أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٣٠ م ككل.

قدرت اللجنة التوجيهية أن تقديمها إلى المنتدى رفيع المستوى لعام ٢٠١٩ م ينبغي اعتباره فرصة للمضي قدماً في النتيجة الرئيسة للاجتماع العالمي للتعليم لعام ٢٠١٨ م، لا سيما من خلال الاعتماد على الرسائل الرئيسة الواردة في إعلان بروكسل، والتي ينبغي أن تكون بمثابة أساس لوضع توصيات سياسية ملموسة، وفي هذا الصدد، وافق الممثلون على اعتماد نهج متماسك للعمل بما جاء في إعلان بروكسل بدون تغيير في صياغته.

الخطط المستقبلية

- دُعي جميع أعضاء اللجنة التوجيهية إلى تقديم تعليقاتهم مكتوبة إلى الأمانة.
- بالنظر لقرب الموعد النهائي لتقديمها، قررت اللجنة التوجيهية تكليف المكتب بالتصديق النهائي على الوثيقة.
- على هذا النحو، طُلب من الأمانة إدراج التعليقات المتبقية وإرسال نسخة منقحة من المداخلة إلى المكتب لكي يتسنى له التحقق من أن المدخلات الواردة من جميع أصحاب المصلحة قد انعكست بدقة في النسخة النهائية من التقديم، يمكنك الاطلاع عليها على الرابط التالي:

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000367447?posInSet.>

منشور خاص حول الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام ٢٠١٩ م

هدف الجلسة

قدمت الجلسة المنشور الخاص حول الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الذي يستند إلى المراجعات الوطنية الطوعية، واستبانة تم توزيعها على جميع الدول الأعضاء بهدف:

- جمع التصورات الوطنية حول الهدف الرابع وتأثيره على تخطيط سياسة التعليم وتنفيذها.
- جمع المعلومات حول السياسات والبرامج التعليمية التي تُظهر على أفضل وجه التزام البلدان بأهداف التنمية المستدامة.

أبرز الرسائل

إن الهدف من هذا المنشور هو فهم كيفية ارتباط البلدان بالهدف الرابع من خلال وجهات نظر دولية، والتفاهم المشترك والممارسات الجيدة في السياسات أو البرامج.

تم تأطير المنشور بالهدف الرابع بما في ذلك المفاهيم الوطنية بهدف توفير فهم مشترك لما قد يحقق تقدمًا تعليميًا، وسينظر المنشور في الآليات الوطنية الآتية لتنسيق تنفيذ الهدف الرابع:

- ما بعد المعدلات: عدم تخلف أي شخص عن الركب .
- ما بعد الوصول إلى التعليم: نتائج التعلم ذات الصلة.
- ما بعد الأساسيات: محتوى التعليم.
- ما بعد المدرسة: التعلم مدى الحياة.
- ما بعد التعليم: التخطيط متعدد القطاعات.
- ما بعد البلدان: آليات التعلم من الأقران

شملت نقاط المناقشة الرئيسة على ما يأتي: رحبت اللجنة التوجيهية بالمبادرة التي تؤكد على التعلم من الأقران وتبادل الممارسات الجيدة وكذلك تأطير ما وراء الأساسيات، وقد لا تكون النتيجة بعد "ما وراء" مهمة للغاية. كما تم تقديم اقتراحات تتفق مع الحركة نحو التعليم الشامل (من خلال إعادة كتابة المناهج الدراسية الأساسية، وتكييف المناهج الدراسية مع واقع القرن الحادي والعشرين)، وينبغي أن تتضمن أمثلة من المعلمين والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والبلدان.

الخطط المستقبلية

- في أبريل، سيتواصل تقرير الاجتماع العالمي للتعليم مع البلدان التي تم ذكرها في المنشور لتوضيح المعلومات.
- سيشارك تقرير الاجتماع العالمي للتعليم مسودة الوثيقة مع اللجنة التوجيهية بحلول أواخر أبريل وتعليقات عامة مطلوبة بحلول ١٠ مايو.
- سيتم إطلاقه في المنتدى السياسي رفيع المستوى في يوليو.

سيتم اتخاذ قرار بالتصديق أو أي إجراء مشابه من قبل اللجنة التوجيهية عند مشاركة المسودة.

التخطيط الاستراتيجي للجنة التوجيهية

نظرت الجلسة على وجه التحديد في تنظيم عمل اللجنة التوجيهية في الأشهر المقبلة حتى موعد المنتدى السياسي رفيع المستوى وفي الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الاستعدادات للمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ م

أبرز العرض الذي قدمه مكتب الاتصال التابع لليونسكو في نيويورك الحاجة إلى التخطيط الجماعي للجنة التوجيهية بشأن الأنشطة المشتركة المحتملة للمنتدى السياسي رفيع المستوى، الذي سيعقد من ٩ إلى ١٨ يوليو ٢٠١٩، وسيعقد الجزء الوزاري منه في الفترة من ١٦ إلى ١٨ يوليو، وسيضم جلسة عامة مدتها ٣ ساعات مخصصة لمراجعة الهدف الرابع، وستكون فقرة المراجعات المواضيعية (الأسبوع الأول) غير متاحة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية. كما شارك أعضاء اللجنة التوجيهية - بإيجاز- بعرض خططهم الخاصة التي سينفذونها في المنتدى السياسي رفيع المستوى.

الخطط المستقبلية

١. حظي الاقتراح الخاص بإقامة حدث جانبي للجنة التوجيهية على هامش المنتدى السياسي رفيع المستوى بدعم من عدد من الأعضاء بمن فيهم منظمة التعليم الدولي وبلجيكا.
٢. سيمثل اللجنة التوجيهية في الجلسة العامة للمراجعة المواضيعية السيد كازيوشيدا بصفته الرئيس المشارك للجنة.
٣. تم إبراز أهمية الرسائل الواضحة لضمان الاعتراف القوي بالتعليم في الإعلان السياسي الذي سيعتمد في سبتمبر كنتيجة لقمة أهداف التنمية المستدامة.

قدمت اليونسكو (نيويورك) لمحة عامة عن مبادرة مجموعة أصدقاء التعليم والتعلم مدى الحياة التي تم تأسيسها في بداية العام، برئاسة مشتركة من البعثات الدائمة للأرجنتين وجمهورية التشيك واليابان والنرويج وكينيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك. إلى جانب ٢٥ دولة، ستسعى المجموعة جاهدة لدعم عمليات الأمم المتحدة في نيويورك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتطلع المجموعة إلى تلقي مدخلات من اللجنة التوجيهية بشأن الرسائل والتوصيات الرئيسة التي يتعين أخذها في الاعتبار في الأشهر المقبلة، ستشارك المجموعة في العديد من فعاليات الأمم المتحدة مثل منتدى أصحاب المصلحة حول العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أهداف التنمية المستدامة ومنتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

كان هناك اتفاق واسع النطاق على الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين اللجنة التوجيهية ومجموعة الأصدقاء، بما في ذلك التخطيط للمنتدى السياسي رفيع المستوى، لضمان الاتساق في عرض الرسائل وتجنب الازدواجية.

الشروط المرجعية

هدف الجلسة

تم تزويد اللجنة التوجيهية بالشروط المرجعية المنقحة في صباح اليوم الأول للاجتماع، وبعد التعليقات والمدخلات من أعضاء اللجنة، تمت مراجعة الشروط المرجعية المحدثة من قبل الأمانة وعرضها بعد ظهر اليوم الثاني، وفي سياق هاتين الجلستين، قام كل من الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية السيدة ستيفانيا جيانيني والسيد كاز يوشيدا بعرض التغييرات المقترحة على الشروط المرجعية للجنة التوجيهية، وكانت النقاط الرئيسة هي توضيح دور مكتب اللجنة التوجيهية، ومراجعة حالة الأعضاء المنتسبين، واختيار أعضاء جدد، وأخيرًا توضيح الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل الجهات المختلفة ذات العلاقة.

أبرز الرسائل

تم بالإجماع قبول الاقتراح بإدراج وكالة واحدة مشتركة في المكتب.

فيما يتعلق بتمثيل الدول الأعضاء في اللجنة ومبدأ التناوب، أعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء هذا الأمر، فعلى الرغم من أن فكرة التجديد ضرورية بالفعل، إلا أنه ينبغي ذكر مبدأ الاستمرارية بوضوح، كما كان الحال في الإصدارات السابقة من الشروط المرجعية. في هذا السياق، تم التأكيد على أن كل مجموعة من المجموعات الانتخابية الست مسؤولة عن اختيار الأعضاء، وعن ضمان توازن معقول بين مبدأ التجديد ومبدأ نقل المعرفة المؤسسية من عضو لآخر. كما تم التوضيح أن مدة الدوائر الانتخابية الممثلة على أساس التناوب هي سنتان تقويميتان، تبدأ في يناير وتنتهي في ديسمبر، وبالإضافة إلى ذلك، تمت معالجة مسألة اختيار ووضع الأعضاء المنتسبين، حيث لاحظت الأمانة أن مسألة منح مركز العضوية بانتظام للأعضاء المنتسبين قد أثرت في الاجتماعات السابقة، وبالنظر إلى أن إدراج الأعضاء المنتسبين كأعضاء عاديين في ذلك الوقت قد أدى إلى تقلص عدد الدول الأعضاء في المجموعة، وهو ما كان يتناقض مع إطار العمل، فقد تم تأجيل اتخاذ قرار بشأن وضع الأعضاء المنتسبين إلى حين آخر.

مع توسيع تمثيل الدول الأعضاء في اللجنة التوجيهية من ثلاث إلى أربع دول أعضاء لكل مجموعة انتخابية، فإن إدراج الأعضاء المنتسبين كأعضاء عاديين مع هذا التكوين الجديد للجنة التوجيهية لم يغير مبدأ أغلبية الدول الأعضاء، وعلى هذا النحو، تمت دعوة أعضاء اللجنة التوجيهية للنظر في هذا الخيار. كما تم التأكيد أيضًا على ضرورة وضع عدد معين من المعايير لاختيار المؤسسات، وممثلي الشباب، والقطاع الخاص لضمان عملية ترشيح تمتاز بالشفافية والإدماج والإنصاف، وأخيرًا، أثار عدة ممثلين الحاجة إلى توضيح وضع المراقبين.

الخطط المستقبلية

في ضوء ما تقدم، طلبت اللجنة التوجيهية من الأمانة مواصلة تنقيح شروطها المرجعية من أجل:

١. إدراج إشارة إلى مبدأ الاستمرارية في اختيار الأعضاء (وقد تم ذلك في الاجتماع).
٢. إضافة قسم لتحديد حالة الأعضاء المنتسبين وعملية اختيارهم.
٣. إدراج قسم عن المراقبين وحالتهم ومشاركتهم المحتملة في الاجتماعات (وقد تم ذلك في الاجتماع).

وبالنظر إلى الحاجة لإعادة صياغة الشروط المرجعية وتعديلها، فقد تم تأجيل المصادقة على النسخة المنقحة من هذه الوثيقة إلى جلسة التخطيط الاستراتيجي للجنة التوجيهية في اليوم الثاني للاجتماع، وفي سياق هذه الجلسة، اقترحت اللجنة التوجيهية تعديلاً إضافياً، وهو تحديد أنه يجوز للأمانة بموافقة المكتب دعوة مراقب من غير الدول الأعضاء لحضور اجتماعات اللجنة.

بعد إدراج ذلك، تم اعتماد الشروط المرجعية بالإجماع، مع اتخاذ الخطوات الآتية :

١. سيتم اتخاذ قرار بشأن العضوية الكاملة للأعضاء المنتسبين في الاجتماع القادم للجنة التوجيهية.
٢. سيتم تطوير عملية واضحة لاختيار الأعضاء المنتسبين.

قدمت الأمانة ملخصًا لحالة مجموعات العمل، مذكرة بأن فترة السنتين السابقة تضمنت أربع مجموعات عمل: (١) الدعم والاتصال (٢) المراجعة والرصد والإبلاغ (٣) التمويل (٤) السياسات والاستراتيجيات. كما تم الاتفاق على أنه نظرًا لأن كلاً من مجموعة الدعم والاتصال ومجموعة المراجعة والرصد والإبلاغ كانتا من وظائف الأمانة، فإنهما تعتبران من مجموعات العمل الدائمة لمعالجة المهام المستمرة للجنة التوجيهية، وتم لفت الانتباه إلى أهمية مشاركة المعلومات سهلة الاستخدام على الموقع الإلكتروني، وأهمية الإدلاء بآراء الشباب في مجال الدعم والاتصال.

وبالنسبة إلى مجموعتي العمل الأخيرتين، وافق أعضاء اللجنة على إغلاق مجموعة العمل التمويلية كمجموعة قائمة بذاتها بهدف دمج التمويل كأولوية رئيسية في أي عمل سياسي مستقبلي، وقدم أعضاء اللجنة التوجيهية مدخلات مفيدة حول خطط مجموعة السياسات والاستراتيجيات، مع ظهور العديد من النقاط المشتركة بينهما، وتتمثل في الآتي:

- العمل على تحديد العقبات والمقترحات القائمة على أفضل الممارسات.
- أهمية اقتراح نقاط عمل وتوصيات محددة.
- الاعتراف بدور التعليم العالي.
- ربط العمل بالأولويات المحددة في إعلان بروكسل.
- مراعاة نتائج المنتدى السياسي رفيع المستوى.

الخطط المستقبلية

١. تقديم الأمانة لخطة عمل وسيناريوهات محتملة قبل اتخاذ قرار بشأن مجموعات العمل.
٢. سيتم تطوير مقترحات لتحسين أساليب العمل.

الجلسة الختامية

في ختام هذه الجلسة السادسة، دعا الرئيس المشارك للجنة التوجيهية السيد كاز يوشيدا الأعضاء لضمان مشاركة الرسائل المتفق عليها مع الجهات المعنية التابعة لها، وفي كلمتها الختامية، أكدت السيدة ستيفانيا جيانيني على أهمية نقل ما تم تناوله ومناقشته إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى والجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال العمل الجماعي، واسترعت الانتباه بشكل خاص إلى تحسين جمع البيانات، ووضع سياسات أفضل، وتبادل أفضل الممارسات. كما أكدت على الحاجة إلى التحدث "بلغة يفهمها الجميع وبكل شغف وخبرة" من أجل رفع مستوى التعليم في البرامج السياسية. كما التزمت بضمان مشاركة أعمال اللجنة التوجيهية بصورة تمتاز بالشفافية والشمولية، مؤكدة "أهميتها القصوى" لليونسكو.